مجالات تطوير التعليم الجامعي في جامعات اقليم كردستان العراق من وجهة نظر تدريسيها

أ.م.د. سرمد صلاح محي الدين
جامعة كرميان / كلية اللغات والعلوم الانسانية
sarmad.salah@garmian.edu.krd

الملخص:

يسعى البحث الحالي الى التعرف على مجالات تطوير التعليم الجامعي في جامعات اقليم كردستان العراق من وجهة نظر تدريسيها. ومن اجل تحقيق اهداف البحث الحالي فقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل اراء عينة من اعضاء الهيئة التدريسية في جامعة كرميان في اقليم كردستان العراق، حيث بلغت العينة (١٥٠) مبحوث تم اختيارهم بطريقة عشوائية وفقا لمجموعة من المتغيرات الديمغرافية، وقد قام الباحث بتصميم استبانة لقياس واقع التعليم وابرز التحديات التي تواجهه فضلا عن ابر الاجراءات لتطويره، وبعد تطبيق الاستبانة على عينة البحث الحالي توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات .

الكلمات المفتاحية: (التطوير، التعليم الجامعي، العراق، أقليم كردستان).

Areas of development of university education in the universities of the Kurdistan region of Iraq from the point of view of teaching

Sarmad Salah Mohieddin
Garmian University / Faculty of Languages and Human Sciences
sarmad.salah@garmian.edu.krd

Abstract :

The current research seeks to identify the areas of development of university education in the universities of the Kurdistan region of Iraq from the point of view of its teaching. In order to achieve the objectives of the current research, the researcher followed the analytical descriptive approach by analyzing the opinions of a sample of faculty members at Kariman University in the Kurdistan region of Iraq, where the sample reached (150) respondents who were randomly selected according to a set of demographic variables, and the researcher designed A questionnaire to measure the reality of education and the most prominent challenges facing it, as well as the necessary

measures to develop it. After applying the questionnaire to the current research sample, the study reached a set of results and recommendations.

Keywords: (development, university education, Iraq, Kurdistan region).

الفصل الاول: اطار منهجي ودراسات سابقة

اولا: اطار منهجي

١ .مشكلة الدراسة

نظراً للتطور التكنولوجي الهائل (الواقع والمتوقع) في المستقبل القريب بسبب التغيرات العالمية وتحديات (العولمة) التي ألقت تبعات كبيرة على التعليم العالي، ومراكز البحث العلمي. مما جعل دور الجامعات يتجاوز مرحلة الدراسات الأكاديمية إلى الدراسة التخصصية والبحثية، بهدف تأهيل الخريجين للمشاركة في حل المشكلات التي تواجه مؤسسات الدولة كافة، وبخاصة القطاع الصناعي والإنتاجي والخدمي. ذلك أن العولمة تيار يصعب تجاهله أو تفاديه ومن الأهمية بمكان أن تبذل كل الجهود الكفيلة بحماية مواطن القوة في الثقافة والحضارة العربية والإسلامية وتعزيزها بصفتهما جزءا من الثقافة الفكرية الكبرى في العالم وهذا يستدعي تطوير التعلم الجامعي وتحديثه من حين لآخر (اليونسكو، ٢٠٠٤: ٤٦).

ولقد أولت وزارة التعليم العالي في اقليم كردستان العراق عملية تطوير التعليم العالي وتحديثه اهتماما كبيرا، ظهر بشكل واضح في عزمها على إجراء عملية تطوير شاملة لنظام التعليم العالي بكل جوانبه، وذلك من خلال تطوير خطة مستقبلية طويلة المدى تتناول معالجة التحديات التي تواجهه بكل تعقيداتها لإيجاد الحلول الناجعة لجوانب القصور فيه، والارتقاء بجوانبه الايجابية بأسلوب علمي متزن. والتعليم الجامعي في كردستان العراق بوضعه الحالي – يواجه تحديات عديدة تحول دون الوصول إلى سبيل التقدم المنشود وهذا ما دفع الباحث لتحليل واقع التعليم في الجامعات في كردستان العاق ومجالات تطويرها حتى يتمكن التعليم الجامعي من تطوير ذاته لمواجهة التحديات المختلفة، وتأهيل الموارد البشرية وتنمية مهاراتها؛ وجعلها قادرة على استغلال الموارد المتاحة أفضل استغلال.

وتتحدد مشكلة الدراسة في مضمون السؤال : ما واقع التعليم الجامعي في جامعات اقليم كردستان العراق وما هي مجالات تطويره من وجهة نظر تدريسيها ؟ ويتفرع من هذا السؤال الاسئلة الفرعية التالية :

١. ما واقع التعليم الجامعي في جامعات اقليم كردستان العراق؟
٢. ما التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في جامعات اقليم كردستان العراق؟
٣. ما الخيارات (السبل) المطروحة لتطوير التعليم الجامعي في جامعات اقليم كردستان العراق ؟

٢.أهمية الدراسة

تحتل الجامعة مكانة مرموقة في منظومة التعليم، فهي تتربع قمة السلم التعليمي وبحكم هذه المكانة فهي ليست مسؤولة عن تطوير ذاتها وتجديد قواها فقط، بل هي كذلك تتحمل مسؤولية تطوير منظومة التعليم وتجديدها ككل. وهي كذلك تحتل مكانة مرموقة بين مؤسسات المجتمع الأخرى بحكم أنها مسؤولة عن إعداد وتدريب كوادره البشرية: أصحاب المهن من أطباء ومهندسين ومحاسبين ومعلمين... الخ، وهي مسؤولة في الوقت نفسه، عن تطوير المجتمع وتساهم في تطوير البحث العلمي، وإعداد الباحثين وتطويع البحث العلمي لخدمة المجتمع وقضاياه وحل مشكلاته (جون دانيال ٢٠٠٦: ١).

ويعزز هذا الرأي ما ورد في تقرير البنك الدولي بأنه: "لا يمكن لأي بلد نام إذا لم يحقق تقدما ذا شأن في التعليم وتحقيق أهداف التنمية في الألفية الثالثة دون أن يحظى البلد المعنى بنظام تعليم عال قوي سواء الالتحاق الشامل بالتعليم الأساسي، والقضاء على التمييز بين الذكور والإناث" (البنك الدولي، ٢٠٠٣: ٢) فالتعليم العالي يدعم النظام التعليمي برمته، سواء في وضع المناهج، وفي البحوث التربوية، ووضع معايير القبول التي تؤثر على مضمون التعليم وطرائقه، وفي التعليم الأساسي والثانوي (البنك الدولي،٢٠٠٣: ١). ذلك أن التعليم العالي بعامة – والجامعي على وجه الخصوص هو التعليم الذي يحمل في مضامينه سمواً في الفكر وارتقاءاً نحو آفاق جديدة (اليونسكو، ١٩٩٨: ٤٧)

ولم يعد ينظر إلى الجامعة النظرة التقليدية على أنها مؤسسة علمية فحسب بل على أنها إلى جانب ذلك "مؤسسة اقتصادية أيضاً (عبد الدائم، ١٩٨٥: ٢٩). فالتعليم العالي يلعب دوراً أساسياً في تحقيق التنمية البشرية والتطور الاقتصادي إذا استطاع توظيف جميع القدرات البشرية إلى حدها الأقصى.

والجامعة تقوم بوظائف متعددة الأدوار وتعمل كبرج مراقبة قادر على التنبؤ والتوقع، وكل تجديد للتعليم العالي رهن بمدى المشاركة الجامعية الفعلية بين مسؤولي الجامعات وبين هيئات التدريس والطلاب وأفراد المجتمع.

ونتيجة تعدد الاتجاهات في مجال التعليم الجامعي وأثر التقنيات الحديثة وظهور ما يسمى بالثقافات الإدارية الجديدة التي تهدف إلى إقصاء الروح الإدارية التقليدية من الجامعات وما تشهده الأطر الإدارية والأطر المساعدة لها من تغيرات سريعة تتعلق بأسلوب العمل وبالإدارة عامة. فقد كثرت الدعوات التي تنادي بوضع استراتيجية تمكن كل فرد من التصدي لمهمة الإدارة وضرورة تطوير خبرات الإداريين على المستوى المركزي، أو على مستوى الكليات والأقسام وتدريبهم على المهارات الإدارية الخاصة بالتعليم الجامعي ومجالات العمل فيه، وإعطاء اهتمام خاص لتعميق الخبرة الإدارية للعمداء باتجاه إعطائهم صلاحيات أوسع. فتطوير الإدارة الجامعية يعد مفتاحاً لاستراتيجية التعليم العالي في عبوره القرن الحادي والعشرين (سنقر، ٢٠٠٠م، ٥٠-٥١).

ومن المنطلق السابق الذي يربط بين التنمية والتعليم العالي – الجامعي – فإن البنك الدولي اضطر أن يعيد النظر في أولوياته. فبعد أن كان يقصر قروضه للبلدان النامية على التعليم الأساسي فقط، ويدافع بصورة منهجية عن إعادة تخصيص النفقات العامة من التعليم العالي إلى التعليم الأساسي، وينصح الدول الفقيرة بتقليل الاستثمار في الرأسمال البشري المتقدم أضحى أمام المتغيرات المتسارعة الحادثة في البيئة العالمية وأمام التحديات التي تواجه التعليم العالي أن يعيد النظر في سياساته في حقل التعليم العالي، على أساس أن برامج التعليم العالي أصبحت جزءاً من إطار عمل البنك الدولي الاستراتيجي الشامل (البنك الدولي، ٢٠٠٣: ٤).

ورغم تباين النظرة إلى أهمية التعليم الجامعي بين الخبراء والباحثين إلا أنهم مجمعون على حقيقة واضحة وهي ضرورة تطوير منظومة التعليم الجامعي. وان مسألة تطويرها أصبحت حاجة مهمة تفرضها ظروف العصر، وارتفاع مستوى الطموح حتى يستطيع التصدي للمشكلات العالمية التي تعاني منها البشرية (الكبيسي وقمبر، ٢٠٠١: ١٢). بعدما تعددت وتنوعت التحديات التي يشهدها العالم العربي والإسلامي اليوم من تحديات تكنولوجية وسياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتشريعية، وغيرها (زين الدين ١٩٩٨: ١٥) كل ذلك يدعو إلى القول بأن المؤسسات التعليمية وخاصة التعليم

العالي- تواجه طوفاناً من التحديات تتمثل في تحديات إقليمية، وأخرى عالمية، وأصبحت هذه التحديات تهدد استقرار المؤسسات التعليمة بعامة والجامعات بخاصة في أداء رسالتها . لذا لم يعد تطوير مؤسسات التعليم الجامعي أمراً يمكن الاستغناء عنه، إنه ضرورة.... وضرورة مستمرة ومتجددة بتجدد الظروف، وملحة حسب شدة المشكلات ومنشودة في ضوء آمال المستقبل (صالح، ٢٠٠٥: ١٤٩) ولقد ورد في توصيات العديد من المؤتمرات والندوات المتعلقة بالتعليم العالي على المستوى المحلي والعربي والدولي بإجراء عملية الإصلاح والتطوير والتقويم في مجال التعليم العالي بشكل عام. ومن أبرز هذه التوصيات:

١. توصيات خطتي التنمية الخامسة (١٤١٠-١٤١٥هـ/١٩٩٠-١٩٩٥م)، والسادسة (١٤٢٠-١٤١٦هـ / ١٩٩٦-٢٠٠٠م) في المملكة العربية السعودية بإجراء تقويم مستمر التعليم الجامعي، والكشف عن معوقات العمل التي تواجهه (وزارة التخطيط، ١٩٩٥م).
٢. توصية المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي (١٩٩٨م) بضرورة تطوير التعليم الجامعي وإضافة مقررات أو مساقات ذات جودة عالية تتلاءم مع احتياجات المجتمع ووضع نماذج جديدة للشراكة بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية، وإطلاق المزيد من المشاريع التي تتوجه إلى صياغة وتحسين الإجراءات الإدارية، وتحديث المكتبات وتنويع مصادر التمويل ومواصلة تنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس، وتوفير نوعية عالية من المدخلات والعمليات والمخرجات (وزارة التعليم العالي، ١٩٩٨م، ٢٦).
٣. توصيات ندوة التعليم العالي والتنمية في البلاد العربية (١٩٩٨م) بضرورة تطوير التعليم الجامعي وتدعيم إدارتها، وتنويع مصادر تمويلها، لتكوين الأطر البحثية وامتلاك القدرات والمهارات البحثية، وإنشاء جامعة عربية متخصصة في الدراسات العليا والبحث العلمي (الشمري ٢٠٠٧: ١٢) .
٤. توصيات المؤتمر العالمي للتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين (١٩٩٩م) بالتوسع في إنشاء ودعم مراكز البحوث بالجامعات وتوفير الميزانيات التي تتلاءم مع الطموحات والأهداف المرجوة من هذه المراكز ، وكذلك الاهتمام بإعداد الشباب الباحثين، وتوفير فرص التدريب على القيام بالبحث العلمي الهادف، وأهمية أن تتواكب البحوث العلمية وأنشطة مراكز البحوث مع احتياجات المجتمع وهيئاته ومؤسساته (اليونسكو، ١٩٩٩م).

٥. توصيات المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠٠٠م) بضرورة تعزيز التعليم الجامعي وزيادة الدعم المالي وبناء القدرات التقانية، وتطوير مرافق مؤسسات البحث العلمي، وإشراك التعليم العالي في عملية الإنتاج (الشمري، ٢٠٠٧: ١٣).

٦. توصيات المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠٠٣م) بضرورة إقامة بنى تحتية متكاملة للمعلوماتية بالجامعات ومراكز البحث العلمية، وإحداث قاعدة بيانات للبحوث في العالم العربي ووضعها على شبكة الانترنت، وإنشاء مكتبة عربية إلكترونية جامعة، والدعوة إلى تكثيف الاستثمار الرشيد في التعليم العالي والبحث العلمي والعناية به (المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٠٣م، ٣٤-٤٢).

ولهذا كله يصبح من الضروري أن تعيد مؤسسات التعليم العالي بعامة، والتعليم الجامعي بخاصة النظر في مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها. وهذا يعنى أن تعيد تطوير ذاتها لتتمكن من مواجهة التحديات العالمية والمحلية بأبعادها جميعاً والسعي إلى تحقيق مجتمع المعرفة (knowledge Society)و مجتمع التعلم (Learning Society) وهو موضوع الدراسة الحالية.

ويمكن تلخيص أهمية الدراسة في أنها:

١. تواكب الاتجاهات العالمية المعاصرة، الداعية إلى تجويد التعلم وتطويره في ظل الثورة المعلوماتية السريعة الانتشار وما تطرحه من تحديات وضرورة التفاعل مع مستجدات العصر، وما صاحبها من تغيرات تدعو إلى التنمية البشرية المستدامة.

٢. المشاركة في إثراء حقل الدراسات العلمية في مجال التعليم العالي بموضوع جديد تتم دراسته في المجتمع الكردستاني.

٣. المساعدة في إيجاد قاسم مشترك لترتيب الخيارات المختلفة المطروحة أمام التعليم الجامعي في ضوء التحديات المحلية والمتغيرات العالمية ضمانا للإنجاز وتحقيقا لتماسك النظام وتقدمه والسعي لإخراج مؤسسات التعليم الجامعي من إطار محليتها لتكتسب صبغة عالمية؛ حتى تتصدى لقضايا عولمة العصر الحالي.

٤. من المؤمل أن تسهم نتائج هذه الدراسة في مساعدة المخططين والقائمين على الجامعات في اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين مخرجات التعليم الجامعي.

٣.أهداف الدراسة

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على واقع التعليم الجامعي في اقليم كردستان العراق.
٢. الوقوف على التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في جامعات اقليم كردستان العراق.
٣. التوصل للخيارات المختلفة (السبل) المطروحة لتطوير التعليم الجامعي في جامعات اقليم كردستان العراق.
٤. تقديم صورة وافية للمسئولين عن التعليم الجامعي في جامعات اقليم كردستان العراق ، مستندة إلى ما تسفر عنه الدراسة من نتائج.

٤.حدود الدراسة

١. تم تطبيق الدراسة الميدانية خلال الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ٢٠٢٢-٢٠٢٣
٢. اقتصرت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس في جامعة كرميان وفقا لمجموعة من المتغيرات الديمغرافية
٣. تناولت الدراسة الواقع الحالي والتحديات التي تواجه التعليم الجامعي، ثم ترتيب الخيارات المختلفة (سبل التطوير) المطروحة لتطوير التعليم الجامعي.

ثانيا: الدراسات السابقة

دراسة (الروسلي،٢٠١٧): مجالات تطوير التعليم الجامعي في بعض الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس : دراسة ميدانية .

"هدفت الدراسة إلى التعرف على مجالات تطوير التعليم الجامعي في الجامعات السعودية وهي: جامعة أم القرى وجامعة الملك فيصل وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وبلغ مجتمع الدراسة (١٨٧٣) عضوا من الأكاديميين السعوديين الذكور من حملة درجة الدكتوراه. وللإجابة عن أسئلة الدراسة، تم تطوير استبانة لجمع المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، وتكونت من جزئين: الأول لجمع معلومات عامة عن المستجيبين من أفراد عينة الدراسة. والثاني للتعرف على استجابات عينة الدراسة تجاه مجالات الدراسة. كما تم تطوير استمارة مخصصة لإجراء مقابلات شخصية مع بعض قيادات الجامعات السعودية، وبلغ عددهم خمسة أفراد، لاستقراء آرائهم حيال التعليم الجامعي في

الجامعات السعودية ومجالات تطويرها، واستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن أبرز مجالات تطوير التعليم الجامعي تمثلت في: التوسع في إيجاد قاعدة بيانات مشتركة للبحوث العلمية المنشورة؛ ورعاية الطلاب المتفوقين والموهوبين؛ وتطوير البرامج الأكاديمية؛ وزيادة الإفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس في خدمة مؤسسات المجتمع؛ والتقويم المستمر للبرامج؛ وتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي. وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزي لأثر متغير اسم الجامعة لصالح جامعة أم القرى، وكذلك عدم وجود اختلافات جوهرية بين أفراد عينة الدراسة باختلاف طبيعة العمل والتخصص الأكاديمي إزاء تقديرهم وموافقتهم على أهمية المجالات المطروحة لتطوير التعليم الجامعي ومحاولة تحقيقها في جامعاتهم، لما لها من أثر إيجابي في تطوير التعليم الجامعي السعودي".

دراسة (الدروقي والفتني،٢٠٢١): تطوير منظومة التعليم الجامعي في ضوء مدخل الجودة الشاملة

"هدف البحث إلى التعرف على تطوير منظومة التعليم الجامعي في ضوء مدخل الجودة الشاملة. واعتمد البحث على المنهج الوصفي. واشتمل البحث على عدة عناصر منها، الجودة الشاملة في التعليم، وماهية الجودة، وأهمية وأسس تطبيق الجودة في التعليم العالي، وأسس الجودة الشاملة في التعليم العالي، وعالمية التعليم العالي والجودة، ومعوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة وكيفية التغلب عليها، ومتطلبات تنفيذ إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، وبعض الآليات المعاصرة لضمان تحقيق الجودة الشاملة في التعليم. وتوصل البحث إلى عدد من النتائج منها، أن الجودة الشاملة في التعليم تمثل استراتيجية كاملة لتطوير المؤسسات التعليمية، ويعزي اهتمام النظام التعليمي بتطبيق الجودة الشاملة إلى عدد من المعطيات، وأن أهم معايير الجودة الشاملة في التعليم تتمثل في معايير تتمثل في المجال الإداري، ومعايير في المجال التعليمي، وأن من أهم الآليات المعاصرة لضمان تطبيق الجودة الشاملة في التعليم العالي نظام الاعتماد الأكاديمي، وتتسع مجالات الجودة الشاملة وضبطها في المؤسسات التعليمية بتعدد عناصر ومكونات النظام التعليمي. كما أوصى البحث بأجراء دراسة عن ضوابط ومعايير الجودة في التعليم الإلكتروني".

الفصل الثاني

الأدب النظري

مفهوم التطوير

لقد ارتفعت في العقود الأخيرة أصوات تنادي بالتطوير وتعددت وجهات النظر بتعدد المشاركين فيه حتى أصبحت حركة التطوير من أكثر القضايا جدلية، وبخاصة في التعليم ويسعى التطوير في مجال التعليم إلى زيادة فعالية العملية التعليمية والمؤسسات التعليمية والاستفادة من طاقاتها، والعمل على تحقيق أهدافها، وذلك من خلال البحث ومراكز البحوث وإبرازاً لأهمية البحث بالنسبة للتطوير ظهر نموذج (Research Development) ، كما أن كثيراً من مراكز البحث التربوي أضافت إلى اسمها كلمة التطوير (صائغ، ٢٠٠٥: ٣).

ويشير المنيع (٢٠٠٣: ٢) إلى أن ضخامة التحديات التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي، جعلت من الصعب مواجهتها بالطرق التقليدية التي كانت سائدة ولفترة طويلة من الزمن. ويرى أن مواجهة تلك التحديات يتطلب القيام بحركة تطوير شاملة لمؤسسات التعليم العالي تبدأ بمراجعة فلسفته وأهدافه ومن ثم آلياته وبرامجه وأنماطه بحيث تستجيب لتلك المتغيرات.

ولذلك فإن الدراسات التي تناولت أشكال التطوير التي تم إدخالها في مؤسسات التعليم العالي تشير إلى أن بعض نماذج التطوير ركزت على الإطار الفلسفي لمؤسسات التعليم العالي، وبعضها ركز على بيئة النظام، وأخرى ركزت على المحتوى والطرائق، في حين ركز بعضها على أنواع الشهادات والدرجات الممنوحة، ودراسات أخرى ركزت على الإدارة وأنظمة التعليم (الدهشان: ١٩٩٦: ١٩١).

جوانب التطوير

ويرى الدهشان (١٩٩٦: ١٩١-١٩٨) أن أهم جوانب التطوير التي شهدتها مؤسسات التعليم العالي تمثلت بما يلي:

تطوير الإطار الفلسفي لمؤسسات التعليم العالي

ويرتكز تطوير الإطار الفلسفي لمؤسسات التعليم العالي على ثلاث نقاط رئيسية هي(عبد الدائم،٢٠١٥: ٤٣):

١. أن الجامعة أو التعليم الجامعي لم يعد قاصراً على الصفوة بل بات حقاً مكتسباً للجماهير بأطيافها وشرائحها كافة، والتي أصبحت تمارس ضغوطاً من أجل الحصول عليه.

٢. أن مؤسسات التعليم العالي لم تعد مؤسسات حكومية فقط أو من مسئوليات الدولة فقط، بل ظهرت مؤسسات تعليم عالي خاصة، وذلك لمحاولة تلبية زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي، ولتقديم تعليم جامعي على درجة عالية من الجودة.

٣. لم تعد مؤسسات التعليم العالي قاصرة في أهدافها على إعداد الخريجين وإجراء البحوث الأكاديمية، وإنما تجاوزت ذلك للاهتمام بالتعليم المستمر وتقديم خدماتها للمجتمع.

تطوير أهداف مؤسسات التعليم العالي

لم يعد الهدف الأساسي لمؤسسات التعليم العالي ينحصر في تخريج العلماء المتفرغين للعلم والمعرفة باعتباره هدف في حدّ ذاته، بل أصبحت مطالبة بما يلي:

أ. فيما يتعلق بالتعليم (الكبيسي وقمبر،٢٠١١: ٤٣)

- تعليم الطالب كيفية التعلم الذاتي والتقويم الذاتي.
- إكساب الطالب القدرة على الاستقلالية والابتكار والقدرة على الإبداع.
- إكساب الطالب القدرة على التحكم في التغيير الإيجابي.
- تعويد الطالب على المشاركة الحقيقية في تنمية مجتمعه.
- إكساب الطالب القدرة على تحديد ما يريد أن يكون عليه، والقدرة على تنمية شخصيته.

ب. فيما يتعلق بالبحث العلمي

- المساهمة الفعالة في مجالات العلم والتكنولوجيا والإضافة إليها.
- ربط البحوث العلمية بمشكلات المجتمع المختلفة.
- إجراء البحوث البينية التي تعالج بعض المشكلات المتداخلة من خلال أكثر من تخصص.
- التعاون العلمي مع الجامعات العربية والأجنبية (الدهشان، ١٩٩٦: ١٩١-١٩٤).
- ابتكار المعرفة وتطويرها وتجديدها من خلال الاكتشافات العلمية والإبداعات الفكرية.
- التميز والمكانة العلمية في الأوساط الأكاديمية سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي.
- ترقية عضو هيئة التدريس والأخذ به إلى التقدم الوظيفي والنمو المهني.
- تحسين نوعية التدريس الجامعي وتطويره، إذ إن البحث العلمي يؤدي إلى النمو المعرفي والفكري لعضو هيئة التدريس.

- الدعم والتمويل المادي حيث يمثل البحث العلمي مورداً هاماً من موارد الدخل في الجامعات (الثبيتي، ٢٠٢٠، ٢٤٢).

وفي هذا الصدد أوضحت بعض الدراسات (والرشيد، ٢٠١٧: ٥) أن الجامعات تعمل من خلال أداء مهامها في التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، على تطوير البحث العلمي من خلال تضافر عدد من العناصر من أبرزها:

- وجود العقول والكفاءات القادرة على تقديم الخبرات والاستشارات لكافة قطاعات المجتمع.
- افتتاح المزيد من الدراسات العليا في سائر التخصصات.
- الأهمية والتقدير الخاص الذي يوليه نظام الترقيات العلمية لأعضاء هيئة التدريس للبحث العلمي.
- توافر المكتبات المركزية ومكتبات الكليات المتخصصة التي تقدم خدماتها للباحثين من خلال محتوياتها المتنوعة.
- إنشاء مراكز البحوث في الكليات، وتجهيز المعامل والمختبرات العلمية والورش المتخصصة واجهزة البحث المتطورة.

ج. فيما يتعلق بخدمة المجتمع والتعليم المستمر

- تدريب العاملين في مؤسسات المجتمع المختلفة، على ما يستجد في مجال عملهم، وإتاحة فرصة التدريب التحويلي.
- المساهمة الفعالة في حل المشكلات التي تواجه مؤسسات المجتمع المختلفة من خلال الدراسات والبحوث العلمية.
- إتاحة الفرصة أمام الراغبين في مواصلة الدراسة الجامعية (الدهشان، ١٩٩٦: ١٩٦).

تطوير أنماط التعليم العالي وبنيته

إن تطوير فلسفة وأهداف مؤسسات التعليم العالي، جعل من تطوير أنماط وبنى التعليم العالي أمراً ملحاً. ولعل من أبرز أنماط هذا التطوير التوسع في مؤسسات التعليم العالي عن بعد، والأخذ بفكرة الجامعة التخصصية، وتقسيم الجامعات الكبيرة إلى جامعات صغيرة والتوسع في مؤسسات التعليم العالي التعاوني، وإنشاء مؤسسات التعليم العالي قصيرة الدورة، وإدخال تغييرات في نظم الدراسة بحيث لا تقتصر على الطالب النظامي، وإنما تتيح الفرص للدراسات المسائية والدراسة بعض الوقت.

تطوير العملية التعليمية

وتتمثل بعض أنماط التطوير في هذا المجال في التحول من النظام العام الأكاديمي الكامل إلى نظام الفصول الدراسية، والأخذ بالتقنيات الحديثة في طرق التعلم، وتطوير استراتيجيات التدريس والتطوير المستمر للمناهج والمقررات الدراسية، والتقويم المستمر في جوانب العملية التعليمية كلها، وتوفير مزيد من الاهتمام بالخدمات التعليمية (الدهشان، ١٩٩٦، ١٩٦-١٩٧).

التطوير المهني لعضو هيئة التدريس

ويشمل هذا الجانب النقاط التالية:

أ. الاهتمام بالإعداد التربوي لأعضاء هيئة التدريس.

ب. الاهتمام بالنمو العلمي والمهني لعضو هيئة التدريس.

ج. البحث عن صيغ لتقويم أداء عضو هيئة التدريس.

د. العمل على توفير الجو الملائم لأداء عضو هيئة التدريس لرسالته بصورة أفضل(الدهشان، ١٩٩٦: ١٩٧).

تطوير مجالات تقويم الأداء الجامعي

وتتمثل أهم اتجاهات تطوير تقويم الأداء الجامعي بما يلي:

أ. الاستفادة من النظريات والمفاهيم التي عالجها مفكرو نظرية الأداء الإنساني، وتكنولوجيا الأداء للبحث عن مداخل جديدة لتقويم الأداء الجامعي مثل نظم إدارة الجودة الشاملة، أو هندسة التغيير.

ب. السعي نحو توفير أو إعداد قائمة أو أداة تتضمن المعايير التي يمكن على أساسها تقويم الاداء الجامعي.

ج. إنشاء إدارة أو مركز بكل جامعة تضم عدداً من الأساتذة المشهود لهم بالكفاءة العلمية والخبرة الأكاديمية، وبعض أفراد البيئة المحيطة والخريجين تتولى تقويم أداء كل مجال من مجالات العمل الجامعي، وإجراء البحوث والدراسات، وعقد المؤتمرات والندوات التي تتعلق بتقويم الأداء الجامعي.

د. الأخذ بالاستراتيجيات التي تحقق الكفاية والتفاعلية، والتقويم المستمر في تقويم الأداء الجامعي، ووضع معايير واضحة لتطبيقها (الدهشان،١٩٩٦ : ١٩٨).

ويلخص بوقحوص (٢٠١٨: ٦٢-٨٤) أبرز الاتجاهات العالمية لتطوير التعليم العالي بما يلي:

١. الاتجاه نحو ضمان النوعية بالتعليم العالي

فالعالم شهد خلال النصف الثاني من القرن العشرين ازدياداً ملحوظاً وتوسعاً كبيراً في التعليم العالي سواءً في أعداد الملتحقين بهذا النمط من التعليم من الطلبة أو من مؤسسات التعليم العالي نفسها. كما شهد تنوعاً في هذه المؤسسات من حيث البرامج والتخصصات التي تقدمها، ولعل ذلك يعود لسببين أساسيين:

أولهما: النمو السكاني المطرد والضاغط للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي. وثانيهما: الشعور المتنامي لدى الحكومات بأنه لا يمكن حدوث نمو اقتصادي وتطور يتماشى مع تطلعاتها وحاجاتها في إطار تنمية الموارد البشرية دون برامج تدريبية وتعليمية وبحثية متميزة.

٢. الاتجاه نحو التعليم عن بعد والجامعات الافتراضية

ازدادت الحاجة في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي والتواصل الحضاري العالمي في القرن الواحد والعشرين للتعليم عن بعد ذلك أنه أحد الطرق والسبل الهامة لتخطي كل الحواجز بين الدول والعقبات التي تحول دول مواصلة الراغبين من المتعلمين مواصلة تعليمهم العالي في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف، وذلك بفضل التقدم والتطور التكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم اليوم، والآخذ بالتطور والاتساع بسرعة لا يمكن التنبؤ بها.

٣. الاتجاه نحو التأكيد على مواءمة التعليم العالي مع المجتمع

وترتكز قضية الملاءمة والمواءمة على إحداث تزاوج بين ما يتوقع المجتمع من مؤسسات التعليم العالي وما تقوم به فعلياً هذه المؤسسات (بوقحوص، ٢٠١٨: ٦٢-٨٤)

وتعني المواءمة ما يلي (اليونسكو، ١٩٩٨: ٧):

أ- التلاقي مع السياسات، بحيث توضع احتياجات تنمية البلدان والمناطق المختلفة في مركز الرؤية السياسية وقرارات العمل، وبحيث يوضع الاقتصادي في خدمة الاجتماعي وليس العكس، وبحيث يتسنى للتعليم العالي أن يحدد من هذا المنطلق عن طريق التشاور مهامه المتصلة بالتدريب والبحث والخدمات، وأن يوفر من ثم ما يلزمه من موارد.

ب- التلاقي مع عالم العمل بحيث يستطيع أن يسهم، من خلال مهامه، في مواجهة التحولات واستباقها وتنمية روح المبادرة عن طريق الاستعانة بالوسائل التدريبية المناسبة.

ج- التلاقي مع المستويات الأخرى للنظام التعليمي ومع الثقافة والثقافات الأخرى والاستفادة من ثمارها للمضي إلى مدى أبعد في البحث عن الكلي العام الذي تنطوي عليه المظاهر المتعددة.

د- التلاقي مع الجميع في كل مكان وزمان من خلال زيادة مرونة وسائل التدريب، بهدف اتاحة التعليم مدى الحياة.

هـ- التلاقي مع الطلاب والأساتذة، بحيث يُنظر إليهم على أنهم أشخاص في حالة صيرورة، وموارد يتعين إدارتها وفقاً لمبدأي الإنصاف والجدارة.

و- وتستهدف أشكال التلاقي هذه السعي إلى تحقيق تنمية مستديمة متناسقة وتصحيح الاختلال.

٤. التأكيد على إنتاج المعرفة والبحث العلمي

فالبحث العلمي أصبح يكتسب مزيداً من الاهتمام بعد ما لمس الجميع أهميته المباشرة في مختلف المجالات الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية، كما يعتبر وسيلة هامة لتطوير المعرفة والتجديد والابتكار والاختراع.

٥. الاتجاه نحو الجامعات المنتجة

ففي ظل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها العديد من دول العالم ومع تناقص المخصصات الحكومية التي تنفق على التعليم العالي، كان لابد من الاتجاه إلى إيجاد بدائل للتمويل. ومن البدائل الهامة المطروحة اليوم (الجامعات المنتجة) التي تتفاعل مع مجتمعاتها من خلال مجموعة من النشاطات المضافة إلى دورها الأساسي مقابل تحقيق بعض الموارد المالية التي تعزز من موازنة الجامعة.

٦. التنويع في أنماط مؤسسات التعليم العالي

لقد برز وبشكل واضح الاتجاه نحو تنويع أنماط التعليم العالي، لتستجيب للتغيرات المتسارعة في احتياجات سوق العمل ومتطلباته، وظهور عدد من المهن لم تكن شائعة من قبل، وظهور نماذج جديدة من البرامج وأشكال التدريب في حقول التكنولوجيا، والاتصالات المتقدمة، والإدارة والاقتصاد وغيرها من المجالات المتعددة.

وقد برز نتيجة لذلك عدد من نماذج التعليم العالي المختلفة كالجامعة المفتوحة، وكليات المجتمع المتوسطة الشاملة، والتعليم العالي الأهلي والتعليم العالي المسائي، والتعليم الفني. ويرى الشمري

(٢٠١٧ :٦٠) أن مواجهة التعليم العالي للتحديات الخارجية والداخلية المتجددة، يتطلب استراتيجية شاملة تضع في اعتبارها أرضية المنافسة الجديدة والتحول في مفاهيم العمل والاحتكام إلى مهارات حقيقية يمتلكها الأفراد، في إطار المنافسة الحرة وكسر العزلة والانفتاح وغيرها من القيم الجديدة التي تمثل انعكاساً للبيئة العالمية وأصدائها المحلية، ومن ثم يرى الشمري أن أهم محاور تطوير مؤسسات التعليم العالي التي ينبغي مراعاتها تتمثل بالنقاط التالية:

أ. التطوير النوعي في فلسفة التعليم العالي ليستوعب معطيات السوق العالمي ومكانته في دفع قاطرة التقدم محلياً.

ب. التطوير النوعي لأهداف التعليم العالي، لتتلاءم مع رسالته المعاصرة على ضوء التعامل مع المستجدات السياسية والاقتصادية والتقنية وغيرها.

ج. التطوير النوعي لبرامج التعليم العالي لتحقيق المستوى المهاري المطلوب في إطار المنافسة ومهارات المهن المستحدثة في سوق العمل.

د. التطوير النوعي لإدارة التعليم العالي لتمتلك المرونة والشفافية والقدرة على استشراف المستقبل المنظور، والاستجابة لمطالبه.

هـ. تنمية مصادر التمويل التقليدية، والبحث عن مصادر بديلة ومتنوعة

و. التأصيل الفكري لسبل غرس وتنمية المفاهيم والأفكار التي تتفق وطبيعة المرحلة المقبلة لدى الشباب.

ر. إن الاستجابة للطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم العالي يتطلب تبني أنماط مختلفة من مؤسسات التعليم العالي الجامعي أو المتوسط تنسجم مع المعايير الدولية من جهة وبشكل مدروس يراعي السمات الديموغرافية للمناطق واحتياجاتهم من جهة أخرى.

٧. الاهتمام باختيار طلبة الدراسات العليا وتنميتهم

وهذا ما اعتبره حمد ،(٢٠١١: ٥٣-٥٤) في غاية الأهمية لتطوير التعليم الجامعي، لأن هؤلاء الطلبة سيتقدمون إلى مستويات أكثر في فروع المعرفة لأنهم سيكونون باحثين أو أعضاء هيئة تدريس فيسهمون في تحقيق أهداف الجامعة وإعداد الجيل القادم من الباحثين وأعضاء هيئة التدريس في المستقبل.

فالدراسات العليا عملية تربوية متكاملة تهدف إلى تنمية الإنسان مهارة وفكراً واتجاها ومساعدته لتحقيق ذاته المبدعة فأي تطوير للدراسات العليا يعد تطويراً للتعليم الجامعي بصفة عامة، وذلك للعلاقة الوثيقة بين الدراسات العليا وإعداد هيئات التدريس والبحث. ويحدد الصائغ (٢٠٠٥) أبعاد التغيير اللازمة لتطوير مؤسسات التعليم العالي – الجامعة على النحو التالي: البعد الهيكلي، والبعد التقني، وبعد المهام، وبعد أعضاء هيئة التدريس، ولا شك أن هذه الأبعاد متداخلة يؤثر كل منها في الآخر والشكل (١) يبين أبعاد التغيير اللازم لتطوير مؤسسات التعليم العالي.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

شكل (1)

أبعاد التغيير اللازمة لتطوير مؤسسات التعليم العالي

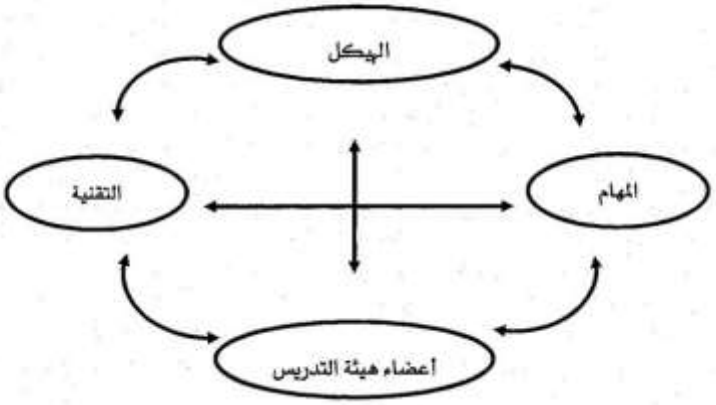

(صائغ، ٢٠٠٥، ٢٠)

ويشير الشكل (١) إلى أبعاد التغيير اللازمة لتطوير مؤسسات التعليم العالي والذي يتبين منه أن كل بعد يؤثر ويتأثر بالأبعاد الأخرى. ويحدث التطوير في البعد الهيكلي من خلال الاستراتيجيات والتوجيهات الرسمية والسياسية التي تتمثل في الخريطة التنظيمية والقوانين واللوائح، بينما يركز التطوير في البعد التقني على انسياب العمل وإعادة تصميم طرقه ومعاييره، أما التطوير في بعد المهام فيعنى بالعمل الذي يؤديه عضو هيئة التدريس من خلال وظائف الجامعات، في حين أن التطوير في أعضاء هيئة التدريس ومنتسبي الجامعة فإنه يتناول اتجاهاتهم ودافعيتهم للعمل ومهاراتهم الأدائية والسلوكية التي تتحقق عن طريق التدريب والاختيار وأساليب التقويم (صائغ، ٢٠٠٥، ٢١).

ومهما اختلفت النظرة إلى أبعاد العمل الجامعي إلا أنها تتفق جميعاً على التفاعل بين هذه الأبعاد.

الفصل الثالث: اجراءات البحث

أولا: منهجية البحث

اعتمد الباحث في الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي منهجا للبحث الحالي من خلال تحليل اجابات عينة من اساتذة جامعة كرميان فضلا عن تحليليا تحليلا وصفيا .

ثانيا : مجتمع البحث

تكون مجتمع البحث الحالي من جميع اعضاء الهيئة التدريسية في جامعة كرميان في اقليم كردستان العراق للعام ٢٠٢١-٢٠٢٢. مقسمين من حيث كليات /تربية رياضية : اللغات للعلوم الانسانية / علوم الحاسبات / التربية / التربية الاساسية / العلوم / القانون / الهندسة / الزراعة / الطبية

ثالثاً: عينة البحث:

تكونت عينة البحث الحالي من (١٥٠) فرد من اعضاء الهيئة التدريسية في جامعة كرميان،وقد اعتمد الباحث على حجم العينة المستخدم في الدراسات الوصفية، وفيما يلي المتغيرات الديمغرافية لعينة البحث كما موضحة في الجدول التالي :

١-المتغيرات الديمغرافية حسب الجنس

جدول (١) المتغيرات الديمغرافية حسب الجنس

المتغيرات	N	%
نوع الجنس		
ذكر	٨٥	%٥٧
انثى	٦٥	%٤٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

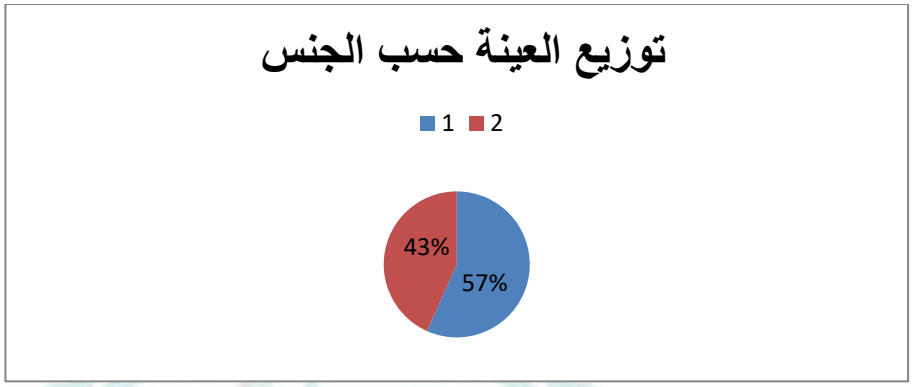

شكل (١) توزيع العينة حسب الجنس

٢-المتغيرات الديمغرافية للعينة حسب العمر

جدول (٢) المتغيرات الديمغرافية حسب العمر :

المتغيرات	N	%
العمر		
٣١ فأقل	٤٠	%٢٧
٣١-٣٩	٣١	%٢١
٤٠-٤٩	٣٠	%٢٠
٥٠-٥٩	٢٤	%١٦
٦٠ فأكثر	٢٥	%١٦
المجموع	١٥٠	%١٠٠

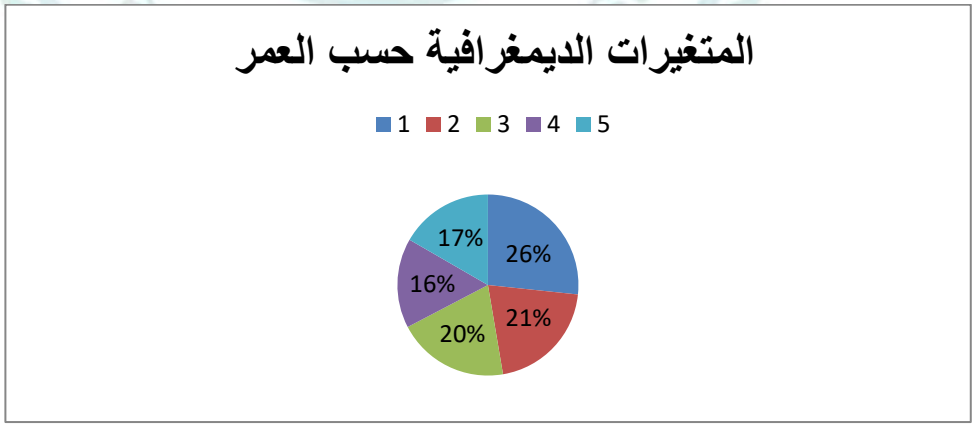

شكل (٢) المتغيرات الديمغرافية حسب العمر

٣-حسب المؤهل العلمي

جدول (٣) المتغيرات الديمغرافية حسب المؤهل العلمي :

المتغيرات	N	%
المؤهل		
بكالوريوس	٧٠	%٤٧
دبلوم عالي	٢٠	%١٣
ماجستير	٣٠	%٢٠
دكتورة	٣٠	%٢٠
المجموع	١٥٠	%١٠٠

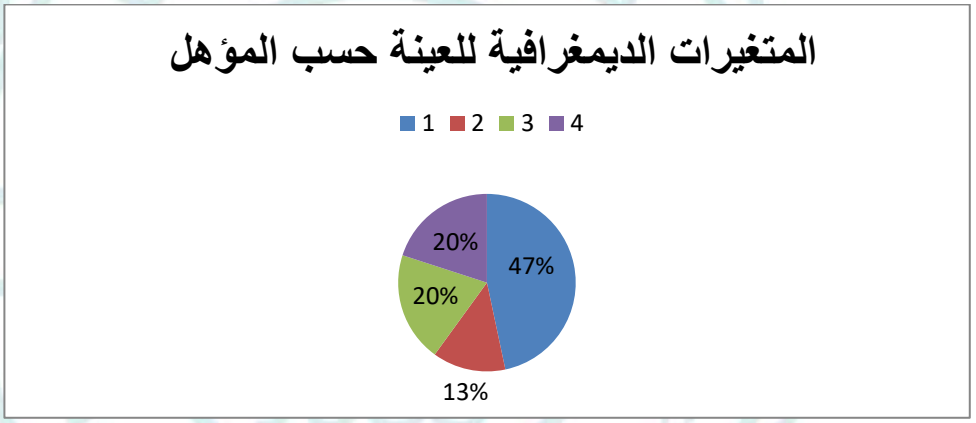

شكل (٣) المتغيرات الديمغرافية للعينة حسب المؤهل العلمي

٤-المتغيرات الديمغرافية للعينة حسب الخبرة الوظيفية

جدول (٤) المتغيرات الديمغرافية حسب الخبرة الوظيفية

المتغيرات	N	%
الخبرة الوظيفية		
٥ فأقل	٤٠	%٢٧
٦-٩	٣٠	%٢٠
١٠-١٤	٢٠	%١٣
١٥-١٩	٣٥	%٢٣
٢٠ فأكثر	٢٥	%١٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

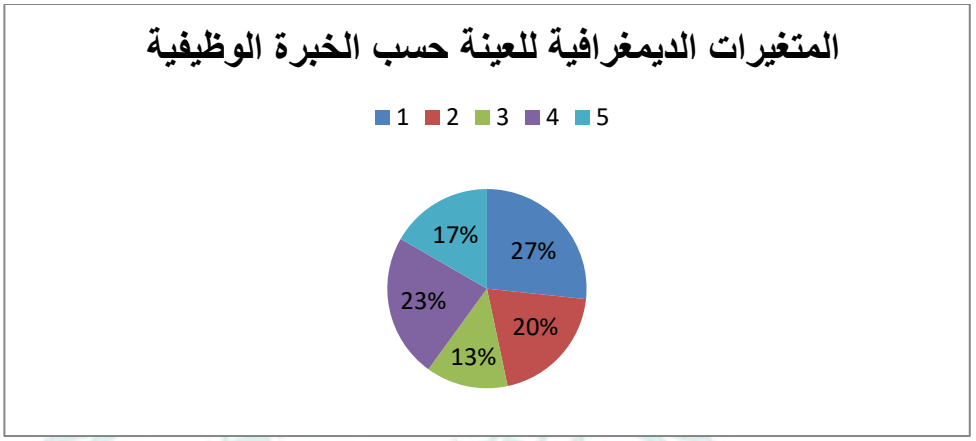

شكل (٤) المتغيرات الديمغرافية للعينة حسب الخبرة الوظيفية

ثالثا: ادة البحث

تم تطوير استبانة الدراسة اعتماد على الاطار النظري والدراسات السابقة في الموضوع، وقد تكونت الاستبانة من اربعة اجزاء :

الجزء الاول : يتضمن مجموعة من المعلومات الديمغرافية حول عينة البحث : الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الخبرة الوظيفية.

الجزء الثاني: ويتضمن هذا الجزء فقرات تغطي (واقع التعليم الجامعي في جامعات اقليم كردستان العراق)

الجزء الثالث: ويتضمن هذا الجزء فقرات تغطي(التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في جامعات اقليم كردستان العراق)

الجزء الرابع:ويتضمن هذا الجزء فقرات تغطي (الخيارات (السبل) المطروحة لتطوير التعليم الجامعي في جامعات اقليم كردستان العراق)

الخصائص السايكومترية للاستبانة

أولا: الصدق

تحقق الباحث من صدق الاستبانة من خلال صدق المحكمين، وقد تم عرض الاستبانة مع التعريف النظري لكل متغير مع المجالات الخاصة بكل مجالات على عينة من الخبراء والمتخصصين بلغت(٥) ،وقد طلب منهم تحكيم الفقرات وبيان مدى سلامتها من الناحية اللغوية ومدى انتماء الفقرة

للمجال او للمتغير،وقد اعتمدت الدراسة على الحد الادنى من نسبة الاتفاق والبالغة(٨٠%) من عينة الخبراء وبناء على هذا المعيار فقد عدت جميع الفقرات صالحة لقياس ما وضعت من اجله .

ثانيا : الثبات

تحققت الباحثة من ثبات الاستبانة من خلال تطبيق معادلة الفا كرونباخ على مجالات الاستبانة وكما يلي:

جدول(٥) قيم ثبات ابعاد الاستبانة

نوع المتغير	الابعاد	قيمة الفا كرونباخ
مجالات تطوير التعليم الجامعي في الاقليم	واقع التعليم	٠.٧٦٥
	تحديات التعليم	٠.٨٣٤
	مجالات التطوير	٠.٧٨٩

يتضح من خلال الجدول السابق ان قيم ثبات الاستبانة دال احصائيا وهذا مؤشر على تمتع المجالات بقيم ثبات جيدة .

الوسائل الاحصائية

استعمل الباحث الوسائل الاحصائية التالية :

١. الوسط الحسابي
٢. الانحراف المعياري
٣. الوزن المئوي
٤. معادلة الفا كرونباخ

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة والتوصيات

اولا: عرض النتائج

يتضمن هذا الفصل عرضاً تفصيلياً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال الاستبانه (مجالات تطوير التعليم الجامعي في جامعات اقليم كردستان العراق من وجهة نظر تدريسيها) . وقد تم تصنيف النتائج تبعاً لأسئلة الدراسة، على النحو التالي:

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

والذي ينص على ما واقع التعليم الجامعي في جامعات اقليم كردستان العراق؟"

تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول في الاستبانة ويتضمن (٢٠) عبارة تناولت واقع التعليم الجامعي في الجامعات في اقليم كردستان العراق من زوايا مختلفة، وفيما يلي نتائج الدراسة الميدانية في مجال المحور الأول، والجدول (٥) يبين ذلك:

جدول (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع التعليم في الجامعات في اقليم كردستان العراق مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	٦	تنشر ثقافة التسامح في نفوس طلابها.	٣.٠٣	٨٦
٢	١٤	تحرص على التطوير المستمر في قواعد البيانات المتوفرة لديها.	٢.٩٠	٨٧
٣	٤	تحتضن الجامعات اللقاءات العلمية المتنوعة ذات الاهمية.	٢.٨٦	٨١
٤	٩	تسهم الجامعة بجهد في البحث العلمي في المجتمع.	٢.٨٦	٨٢
٥	٨	تنوع الجامعة انشطتها المختلفة.	٢.٨٣	٨٠
٦	٢٠	تتعاون مع الجهات الرسمية والخاصة من اجل توفير التمويل اللازم.	٢.٧٦	٩١
٧	١١	تقديم معارف ومهارات عالية المستوى للطلاب تؤهلهم للنجاح علميا وعمليا.	٢.٧٤	٧٧
٨	١٥	تحرص على التقويم المستمر للبرامج.	٢.٧٠	٨٠
٩	١٨	تمنح الجامعات الحرية الاكاديمية لاعضاء هيئة التدريس.	٢.٧٠	٩٤
١٠	١٩	تستغل الجامعة مواردها المالية والاكاديمية والادارية بكفاءة وفعالية.	٢.٦٩	٨١

١١	١٠	توفر بيئة تعليمية ملائمة تثير دافعية الطلبة للتعليم.	٢.٦٨	٧٨
١٢	٢	تلبي مخرجات الجامعة احتياجات سوق العمل.	٢.٦٥	٨١
١٣	١٣	تشجيع اعضاء هيئة التدريس على خدمة المجتمع المحلي.	٢.٦٤	٨٢
١٤	١	يحقق التعليم في الجامعة معايير الجودة الشاملة.	٢.٦٢	٧٥
١٥	١٧	توفر الجامعة التعليم المناسبة في تدريس المسافات المختلفة.	٢.٥٩	٩٤
١٦	٥	تتواصل الجامعة مع الجامعات العربية والاجنبية والمؤسسات ذات العلاقة.	٢.٥٧	٨٦
١٧	١٦	تمنح الطلاب قروضا مصرفية تساعدهم في اتمام دارستهم.	٢.٥٤	١.٠٨
١٨	٣	يتلقى اعضاء هيئة التدريس قدرا كافيا من التدريب اثناء الخدمة.	٢.٥١	٧٥
١٩	٧	توفير بيئة خصبة للتفكير الابداعي.	٢.٤٠	٨٣
٢٠	١٢	تقيم الجامعة شركات من القطاع الخاص بهدف تطوير مهارات الطلاب.	٢.٣٢	٨٢
الكلي		**واقع التعليم في الجامعات في اقليم كردستان العراق**	٢.٦٨	٦٠

يبين الجدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات واقع التعليم في الجامعات في اقليم كردستان العراق، حيث جاءت الفقرة رقم (٦) والتي تنص على تنشر ثقافة التسامح في نفوس طلابها في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٠٣) وانحراف معياري (٠.٨٦) تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (١٤) والتي تنص على تحرص على التطوير المستمر في قواعد البيانات المتوفرة لديها" بمتوسط حسابي بلغ (٢.٩٠) وبانحراف معياري (٠.٨٧) وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرتان رقم (٤) ، (٩) ونصهما : " تحتضن الجامعات اللقاءات العلمية المتنوعة ذات الأهمية " و تسهم الجامعة بجهد في البحث العلمي في المجتمع"، بمتوسط حسابي بلغ (٢.٨٦) وانحراف معياري (٠.٨١) (٠.٨٢) على التوالي، بينما جاءت الفقرة رقم (١٢) ونصها تقيم الجامعة شراكات مع القطاع الخاص بهدف تطوير مهارات الطلاب بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢.٣٢) وانحراف معياري (٠.٨٢)، وبلغ المتوسط الحسابي لواقع أداء الجامعات في اقليم كردستان العراق ككل (٢.٦٨) وانحراف معياري (٠.٦٠)

كما يبين الجدول رقم (٥) أن متوسط درجة المحور الأول بلغ (٢.٦٨) وهو يمثل درجة متوسطة على مقياس الاستبانة (معدومة، منخفضة، متوسطة، عالية).

كما يبين الجدول أيضاً عدم توافر أي عبارة بدرجة معدومة، وقيمتين من واقع عشرين عبارة متوفرة ولكن بدرجة منخفضة تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (٢.٣٢) و (٢.٤٠) وثمانية عشرة عبارة

متوفرة بدرجة متوسطة، تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (٢.٥١) و (٣.٠٣) ، ولم تتوافر أي عبارة بدرجة عالية.

ثانيا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

والذي ينص على ما يلي: "ما" التحديات التي تواجه التعليم الجامعي جامعات اقليم كردستان العراق؟" للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني من محاور الاستبانه والذي يشمل التحديات التي تواجه التعليم في الجامعات في اقليم كردستان العراق، وتم ترتيبها تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية، والجدول (٦) يوضح ذلك:

جدول (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتحديات التي تواجه التعليم في الجامعات في اقليم كردستان العراق مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	٢٤	تثقل كاهل عضو هيئة التدريس بالأعباء الادارية والتدريسية التي تعوقه غت البحث العلمي.	٣.٣٨	٨٢
٢	٣١	تأخذ النفقات الادارية النصيب الاوفر من ميزانية الجامعة.	٣.٢٩	٧٦
٣	٣٧	عدم رعاية الباحثين المتميزين.	٣.١٩	٨٧
٤	٣٠	ضعف الامكانيات اللازمة للبحوث العلمية (التجهيزات، المعامل مساعدي الباحثين).	٣.١٦	٨٢
٥	٢٥	تتسم الشراكة والتفاعل بينها وبين مؤسسات المجتمع بالضعف.	٣.١٤	٨٤
٦	٢٩	عدم ايجاد سياسات واضحة لتوجيه البحث العلمي ورعايته.	٣.٠٤	٩٣
٧	٢٧	عدم وضع سياسات تطوير واضحة.	٣.٠٢	٨٧
٨	٢٦	لا تتمكن من تلبية متطلبات خطط التنمية.	٣.٠١	٨٠
٩	٢١	تعاني الجامعة من قلة التخفيضات العلمية فيها.	٢.٩٩	٨٠
١٠	٢٨	لا تتخذ الاجراءات العلمية اللازمة فيما يخص الارشاد الاكاديمي.	٢.٩١	٩٣
١١	٣٨	ضعف انتماء اعضاء هيئة التدريس لعلمهم الجامعي.	٢.٩٠	٩٦
١٢	٣٢	توظيف التقانة في الفعاليات العلمية لديها.	٢.٨٥	٦٩
١٣	٢٢	لا تتميز برامجها الاكاديمية بالتنوع.	٢.٨٤	٨١
١٤	٢٣	لا تواكب في برامجها التطور العلمي والتقني.	٢.٨٣	٧٨
١٥	٣٦	قلة توفر الفرص المتكافئة لأعضاء الهيئة التدريسية من الذكور والاناث.	٢.٨١	٨٤

١٦	٣٥	الاتجاه نحو عدم التمييز بين الجنسين في الجامعات.	٢.٦٧	٩٧
١٧	٣٣	ظهور انماط جديدة للتعليم الجامعي تتيح للطلبة الجمع بين العمل والدراسة.	٢.٥٣	٩٠
١٨	٣٤	سيطرة اللغة الانجليزية على مناهج التعليم الجامعي كلها.	٢.١١	٨٩
الكلي		التحديات التي تواجه التعليم في الجامعات اقليم كردستان العراق	٢.٩٣	٤٦

يبين الجدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات التحديات التي تواجه التعليم في الجامعات في اقليم كردستان العراق، حيث جاءت العبارة رقم (٢٤) والتي تنص على تثقل كاهل عضو هيئة التدريس بالأعباء الإدارية والتدريسية التي تعوقه عن البحث العلمي في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٣٨) وانحراف معياري (٠.٨٢)، تلتها في المرتبة الثانية العبارة رقم (٣١) والتي تنص على تأخذ النفقات الإدارية النصيب الأوفر من ميزانية الجامعة" بمتوسط حسابي بلغ (٣.٢٩) و بانحراف معياري (٠.٧٦) ، وجاء في المرتبة الثالثة العبارة رقم (٣٧) ونصها عدم رعاية الباحثين المتميزين" بمتوسط حسابي بلغ (٣.١٩) وانحراف معياري (٠.٨٧) ، بينما جاءت الفقرة رقم (٣٤) ونصها "سيطرة اللغة الانجليزية على مناهج التعليم الجامعي كلها بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢.١١) وانحراف معياري (٠.٨٩)، وبلغ المتوسط الحسابي للتحديات التي تواجه التعليم في الجامعات اقليم كردستان العراق ككل (٢.٩٣) وانحراف معياري (٠.٤٦).

كما يبين الجدول رقم (٦) أن متوسط درجة المحور الثاني (متوسطة) على مقياس الاستبانه بمعنى أن العبارات التي تسأل عنها عبارات المحور الثاني متوفرة في مجملها ولكن بدرجة متوسطة.

كما يبين الجدول أيضاً عدم توافر أي عبارة بدرجة (معدومة) بمعنى أن جميع التحديات البالغة (١٨) تحديا في هذا المحور شكلت تحديات تواجه التعليم الجامعي اقليم كردستان العراق ولكن بدرجات متفاوتة حيث وقع تحديين اثنين في مستوى تحدي بدرجة عالية)، تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (٣.٣٨) و (٣.٢٩)، بينما جاء (١٥) تحدياً في مستوى تحدي بدرجة متوسطة)، تراوحت متوسطاتها الحسابية بين (٢.٥٣) و (٣.١٩)، وجاء تحدي واحد في مستوى (تحدي بدرجة منخفضة) ، بمتوسط حسابي (٢.١١).

ثالثا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

والذي ينص على ما يلي: "ما" الخيارات (السبل) المطروحة لتطوير التعليم الجامعي اقليم كردستان العراق"؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لسبل تطوير التعليم الجامعي المطروحة وترتيبها تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية، والجدول (٧) يوضح ذلك:

جدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للخيارات المختلفة (السبل) المطروحة لتطوير التعليم في الجامعات اقليم كردستان العراق مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	٤٧	التوسع في ايجاد قاعدة بيانات مشتركة للبحوث العلمية المنشورة.	٣.٧٠	٥٨
٢	٦٣	رعاية الطلاب المتفوقين والموهوبين	٣.٧٠	٦٠
٣	٥٢	تطوير البرامج الاكاديمية	٣.٦٩	٥٨
٤	٤٦	زيادة الافادة من خبرات اعضاء هيئة التدريس في خدمة مؤسسات المجتمع.	٣.٦٥	٥٩
٥	٤١	التقويم المستمر للبرامج.	٣.٦٤	٦٣
٦	٤٢	تطبيق معايير الاعتماد الاكاديمي.	٣.٦٤	٦١
٧	٤٤	زيادة عدد اعضاء الهيئة التدريسية والبحثية في الجامعة.	٣.٦٤	٦٢
٨	٥١	تطوير المهارات الاساسية للطلاب.	٣.٦٤	٦٩
٩	٥٦	تحقيق التنسيق والتكامل بين مؤسسات الجامعة.	٣.٦٤	٦٣
١٠	٤٩	زيادة ربط مخرجات الجامعات بخطط التنمية الوطنية.	٣.٦٣	٦٣
١١	٥٣	تعزيز البنية التقنية.	٣.٦٣	٦٤
١٢	٥٤	الاهتمام بتدريب العاملين في الجامعة.	٣.٦٣	٦٧
١٣	٤٠	توثيق الشراكة الاستراتيجية مع مؤسسات المجتمع.	٣.٦٢	٦٢
١٤	٥٧	اجراء مسح ميداني شامل للتعرف على احتياجات المجتمع من القوى العاملة.	٣.٦٢	٦٧
١٥	٥٩	تحقيق التوافق بين الواقع الميداني للتعليم الجامعي واهدافه.	٣.٦٢	٦١
١٦	٤٨	تنويع مصادر التمويل الجامعي.	٣.٦١	٦٨
١٧	٣٩	زيادة المخصصات المالية.	٣.٥٩	٦٣
١٨	٦٠	انشاء مراكز وحاضنات بحثية متخصصة في الجامعات .	٣.٥٩	٦٩
١٩	٦١	تحقيق التوازن بين تخصصات العلوم الاساسية والتطبيقية والانسانية.	٣.٥٩	٦٧
٢٠	٥٠	تفعيل التدريب التعاوني مع القطاع الخاص.	٣.٥٦	٧١
٢١	٥٥	التوسع في انشاء برامج الدراسات العليا.	٣.٥٥	٧٠
٢٢	٦٢	المرونة في اجراءات قبول الطلبة وتلبية احتياجاتهم بما يحقق التعليم المستمر.	٣.٥٣	٧٠
٢٣	٥٨	مراجعة سياسة التعليم العالي في الاقليم.	٣.٥١	٧٢
٢٤	٤٣	زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعة.	٣.٤٣	٧١

٢٥	٤٥	التوسع في انشاء برامج التعليم الجامعي الموازي.	٣.٤٠	٧٣
الكلي		الاجراءات اللازمة لتطوير التعليم في الجامعات اقليم كردستان العراق	٣.٦٠	٤٩

يبين الجدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الخيارات المختلفة المطروحة لسبل تطوير التعليم في الجامعات في اقليم كردستان العراق، حيث جاءت العبارتان رقم (٤٧)، و (٦٣) ونصهما التوسع في إيجاد قاعدة بيانات مشتركة للبحوث العلمية المنشورة رعاية الطلاب المتفوقين والموهوبين في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٧٠) وانحراف معياري (٠.٥٨)، (٠.٦٠) على التوالي، وجاء في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (٥٢) ونصها تطوير البرامج الأكاديمية بمتوسط حسابي بلغ (٣.٦٩) وانحراف معياري (٠.٥٨) بينما جاءت الفقرة رقم (٤٥) ونصها التوسع في إنشاء برامج التعليم الجامعي الموازي بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣.٤٠) وانحراف معياري (٠.٧٣)، وبلغ المتوسط الحسابي للإجراءات اللازمة لتطوير التعليم في الجامعات السعودية ككل (٣.٦٠) وانحراف معياري (٠.٤٩).

كما يبين الجدول رقم (٧) أن جميع عبارات المحور الثالث حصلت على درجات تتراوح ما بين (٣.٤٠ – ٣.٧٠) ، وهي على مقياس الاستبانه تعني درجة (عالية). كما لم تحصل أي وهذا يعني أن كل عبارات المحور الثالث تمثل سبلا ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار التطوير عبارة على درجة (متوسطة) أو (منخفضة) أو (معدومة).

وهذا يعني ان كل عبارات المحور الثالث تمثل سبلا ينبغي ان تؤخذ في الاعتبار لتطوير التعليم الجامعي في الجامعات اقليم كردستان العراق

ثانيا: التوصيات

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يوصي الباحث بما يلي:

١. أن تنظر الجامعات في اقليم كردستان العراق في مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها، من منظور الجامعة المنتجة، وتسعى إلى تسويق بعض برامجها وخدماتها وإمكاناتها.

٢. توجيه الجامعات إلى خدمة المجتمع وحثها على إعطاء أهمية خاصة للأبحاث والدراسات المتعلقة بالاحتياجات التنموية الوطنية .

٣. مد جسور التعاون بين الجامعات في اقليم كردستان والجامعات العالمية في مجالات التعليم الجامعي جميعها.
٤. إتباع أساليب جديدة في الإدارة لترشيد الإنفاق على الأعمال الإدارية ويفضل تبني أسلوب مدخل إعادة الهندسة كمدخل إداري في التمويل والإنفاق، والذي يركز على الأنشطة ذات القيمة كأسلوب حديث في التمويل.
٥. البحث عن بدائل جديدة لتمويل التعليم الجامعي كاستثمار الأراضي والمباني التي تملكها الجامعة أو تتبع لها، والعمل على إصدار الطوابع وفرض الرسوم على بعض الخدمات التي تقدمها الجامعة.
٦. تطوير أعضاء هيئة التدريس وتأهيلهم من خلال التدريب المستمر، لتوفير كوادر يمكنها العمل في المراكز البحثية الجامعية والتعاون مع القطاعات الاجتماعية في المجتمع.
٧. العمل على تفعيل تسويق منتجات البحوث العلمية والخدمات الاستشارية، ويمكن تنفيذ ذلك من خلال الآليات التالية:

- أن تعمل الإدارات الجامعية على إضفاء مرونة أكبر على الإجراءات المتبعة وتطوير السبل الكفيلة بتقديم الخدمات الاستشارية والبحثية وفق تنظيم معين.
- دعم أجهزة التسويق العلمي في الجامعات ومراكز البحوث العلمية بالموارد (البشرية والمادية)، وتقديم التسهيلات والحوافز المشجعة على الإبداع وبذل المجهود.
- إنشاء إدارات للنشر في الجامعات تعمل على أساس تجاري.
- تبادل النشرات العلمية بين الجامعات والمؤسسات حول نتائج البحوث المنجزة بقصد تسويق البحث العلمي في الجامعات.
- أن تؤسس الجامعات هيئات استشارية في مختلف المجالات العلمية كهيئات بديلة عن المؤسسات الأجنبية.
- إجراء دراسة حقيقية لتكلفة كل بحث قبل توقيع العقد بين الجامعة والجهة المستفيدة بشرط إتباع أسلوب التعاقد بين الجهتين حيث تقوم الجهة المستفيدة بتمويل البحث ومتابعة إنجازه وتطبيق نتائجه.

- استثمار رسائل الماجستير والدكتوراه ونشرها والتعريف بها، لأجل تسويقها لمواقع العمل الميداني.
- التركيز على إتباع الوسائل الفعالة في تسويق نتائج البحوث العلمية والخدمات الاستشارية مثل: إقامة المعارض التسويقية للمنتجات الجامعية، وتوفير الإعلام العلمي الجيد عن الإمكانات الجامعية البحثية والاستشارية، وإعداد دليل لكل جامعة يتضمن الخبرات الأكاديمية والنماذج الناجحة التي سبق للجامعة تسويقها، واستخدام المطبوعات والتقارير ووسائل الاتصال الحديثة كالإنترنت وغيرها.
- الاستفادة من أنشطة العلاقات العامة بالجامعات وكلياتها المختلفة.

٨. العمل على تعزيز التعاون وتنمية روح الشراكة بين الجامعات وقطاعات المجتمع (الشركات والمؤسسات وأصحاب رؤوس الأموال)، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الآليات التالية:

- إنشاء بنك شامل للمعلومات بوزارة التعليم العالي، يسهم في تقديم المعلومات الكاملة عن اتجاهات البحث العلمي واحتياجات قطاعات المجتمع من الأبحاث المستقبلية والباحثين المتخصصين على أن يتصل بمراكز المعلومات بالغرف التجارية الممثلة لقطاع الأعمال.
- تشجيع القطاع الخاص على بناء بنية أساسية (معامل وخدمات بريدية واتصال ومساعدي باحثين، ومحللين إحصائيين) للبحث العلمي وتأجيرها للباحثين.
- عرض بعض خطط البحوث العلمية على بعض قطاعات المجتمع المعنية للإسهام في تمويلها، والعمل على تطوير تلك البحوث العلمية التطبيقية وتسخيرها لخدمة القطاع الخاص مما يشجعه على المشاركة في تمويلها.
- إعادة النظر في تشكيل مجالس عمادات ومعاهد ومراكز البحوث العلمية بالجامعات بحيث تضم في عضويتها ممثلين عن القطاعات الإنتاجية، وكذلك في اللجان الاستشارية على مستوى الجامعات والعمل أيضاً على إنشاء لجان مشتركة بين القطاعين.
- قيام الغرف التجارية الصناعية بجمع المشكلات المتجانسة في مؤسسات القطاع الخاص في صورة قوائم موضوعات بحثية للجامعات ليتسنى لها دراستها.

٩. العمل على تجسير الفجوة بين التعليم العام والتعليم الجامعي والتنسيق فيما بينهما.

١٠. البدء في تطوير مؤسسات التعليم الجامعي في جوانبها جميعها بحيث تشمل المباني الجامعية وتجهيزاتها والقاعات الجامعية وتزويدها بوسائل التكنولوجيا الحديثة، وبناء الملاعب والمعامل المناسبة.

١١. تحسين الدخل المادي لأعضاء هيئة التدريس.

١٢. ضرورة الاهتمام بالتوازن لدى مؤسسات التعليم الجامعي بين أنشطة التدريس والبحث العلمي وخدمة قضايا المجتمع والتنمية الوطنية.

١٣. العمل على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية واستثمارها بشكل أفضل في تطوير التعليم الجامعي.

١٤. تنمية الابتكار لدى طلاب مؤسسات التعليم الجامعي والمبادرة والمهارات الإبداعية وتوفير المناخ اللازم لذلك من خلال وسائل التحفيز المناسبة كالمسابقات، ومكافآت التفوق، وتكريم المبتكرين وربطهم بالمؤسسات الإنتاجية للاستفادة من أفكارهم.

١٥. ضرورة التركيز على تفعيل دور التعليم الجامعي الحالي في إعداد الطالب لحاجات سوق العمل في ضوء سرعة التطورات والمتغيرات العلمية والتكنولوجيا المتلاحقة.

١٦. ضرورة الاهتمام بتطبيق سياسات علمية لتأمين إمداد مؤسسات التعليم الجامعي بالكوادر البشرية المتخصصة في مجالات التعليم الجامعي المختلفة.

١٧. بناء مناهج تعليمية حديثة ومطورة تلبي حاجة الفرد والمجتمع الآنية والمستقبلية وتواكب المتغيرات والمستجدات وتستوعب المعارف المتجددة.

١٨. إعادة هيكلة وتخطيط نظم الدراسة والإدارة في مؤسسات التعليم الجامعي اقليم كردستان العراق ومراقبة فعاليات الجودة بها وفقاً للمقاييس العالمية.

١٩. توفير البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والتميز والابتكار سواء من الناحية المادية أم المعنوية بين جميع العاملين في التعليم الجامعي على اختلاف مستوياتهم وخاصة أعضاء هيئة التدريس والاهتمام بنموهم العلمي والمهني.

٢٠. اعتماد أسلوب التطوير المستمر للبرامج الدراسية لتواكب الانفجار المعرفي والتكنولوجي المتسارعين.

٢١. تطوير التعليم الجامعي بالاستفادة من اتفاقيات التوأمة واستراتيجيات الشراكة بين الجامعات المحلية والجامعات العالمية الكبرى.

٢٢. انشاء مراكز وكليات للدراسات العليا، يختص كل مركز أو كلية بمجال تخصص معين يتناسب مع طبيعة اهتمامات المكان الذي يوجد فيه وتصبح مراكز للتميز العلمي.

٢٣. رفع مخرجات جودة مؤسسات التعليم الجامعي بما يتلاءم مع احتياجات المستقبل بتطبيق معايير تقويم عالمية لقياس كفاءة المخرجات في التخصصات الأكاديمية والمهنية.

٢٤. استخدام معايير مقننة وموضوعية للتقويم المستمر لكل جوانب العملية التعليمية ومخرجاتها في مؤسسات التعليم الجامعي والذي يشمل الطالب الأهداف المحتوى التعليمي، طرق التدريس وتقنياته، إضافة إلى أساليب وأدوات التقويم والامتحانات، وذلك وفقاً للمعايير العالمية المتعلقة بالتقويم والاعتماد الأكاديمي والمراعية لشروط الجودة ومتطلباتها عالمياً.

٢٥. تطوير المكتبات وتجهيزها بأحدث وسائط نقل المعلومات وحفظها واسترجاعها وتشجيع الاطلاع والمعرفة والاستعارة وتوصيلها بشبكة المعلومات الدولية.

٢٦. اعتماد سياسة واضحة لاستقطاب الباحثين والحد من هجرتهم لتوطين المفكرين والعلماء المبدعين الذي يسهمون في رفع مستوى التعليم الجامعي واكتساب التقنية الحديثة.

٢٧. يقترح الباحث إجراء دراسات وأبحاث علمية في مؤسسات التعليم العالي، حول الموضوعات التالية:

- تقييم تجارب الجامعات في اقليم كردستان في مجال التطوير.
- استراتيجيات تطوير التعليم الجامعي بوظائفه الرئيسية (التدريس- البحث العلمي- خدمة المجتمع).
- تصور مقترح لتطوير التعليم الجامعي في الاقليم " دراسة حالة."
- تجارب بعض الجامعات في تطوير التعليم الجامعي.
- أثر التحالفات الاستراتيجية للجامعات في الاقليم على تطوير التعليم الجامعي .
- واقع التعليم الجامعي في الجامعات الخاصة في الاقليم ومجالات تطويرها.
- واقع التعليم الجامعي في الجامعات الناشئة في الاقليم ومجالات تطويرها.

المصادر:

١. البنك الدولي (٢٠٠٣)، بناء مجتمعات المعرفة التحديات الجديدة التي تواجه التعليم العالي، تقرير صادر عن البنك الدولي: مركز معلومات قراء الشرق الاوسط (ايريك- القاهرة).

٢. الثبيتي مليحان معيض (٢٠٢٠)، الجامعات: نشأتها، مفهومها، وظائفها، دراسة وصفية تحليلية ، المجلة التربوية، ع (٥٤)، مج (١٤) جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، الكويت، ص ص ٢٠٩-٢٥٧.

٣. جامعة الملك سعود (١٩٩٩م)، جامعة الملك سعود منارة في مسيرة المائة عام. اعداد لجنة الكتاب الجامعي عن تاريخ الجامعة، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود.

٤. جون دانيال (٢٠٠٦)، الجامعات العملاقة والوسائط المعرفية، تعريب محمد بن شحات الخطيب، مدارس الملك فيصل، مطابع الحميضي، الرياض.

٥. حمد، محمد حرب (٢٠١١)، الادارة الجامعية، الطبعة الثانية، عمان: دار اليازوري.

٦. الدهشان، جمال (١٩٩٦)، الجديد في تطوير التعليم العالي، مؤتمر التعليم العالي في مصر وتحديات القرن ٢١، مركز اعداد القادة، الجهاز المركزي للتنظيم والادارة، القاهرة.

٧. الرشيد، محمد الاحمد (٢٠١٧)، ملف التعليم الجامعي المفتوح او التعليم العالي عن بعد، رسالة الخليج العربي، قطر، ع (٢٢، س ٠٧) .

٨. زين الدين مزيد عبد الفتاح (١٩٩٨)، فن الادارة اليابانية، حلقات الجودة: المفهوم والتطبيق، القاهرة: دار الكتب المصرية.

٩. سنقر، صالحة محي الدين (٢٠٠٠)، تطوير التعليم العالي في سورية من عام ١٩٧٠-٢٠٠٠ وتوجهاته المستقبلية، الجمهورية العربية السورية، وزارة التعليم العالي.

١٠. السدحان، بدرية (٢٠١٨) اولويات البحث التربوي ذات الطابع المشترك في دول مجلس التعاون، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، الرياض.

١١. الشمري، عدل عايد (٢٠١٧)، معوقات اعداد الرسائل الجامعية والاشراف عليها في الجامعات السعودية وسبل معالجتها، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة اليرموك، اربد الاردن.

١٢. صائغ عبد الرحمن احمد (٢٠٠٥)، ورقة عمل عن النموذج العشري لتطوير مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية، المتلقي العربي الثاني للتربية والتعليم– التعليم العالي رؤى مستقبلية، بيروت.

١٣. الطجم عبد الله (١٩٩٥)، التطوير التنظيمي: المفاهيم والنماذج والاستراتيجيات الرياض: دار النوابغ للنشر والتوزيع.

١٤. صالح ايمان (٢٠٠٥)، استراتيجيات التطوير في التعليم العالي، ندوة الاستراتيجية للمؤسسات التعليمية، جمهورية مصر العربية الاسكندرية.

١٥. عبد الدائم، عبد الله (٢٠١٥)، التعليم الجامعي والعام في مواجهة التغير الجذري والسريع في البنى الاقتصادية والاجتماعية للعالم الحديث اليوم وفي مواجهة وعود المستقبل، مجلة اتحاد الجامعات العربية (عدد خاص).

١٦. بو قحوص خالد احمد (٢٠١٨) اتجاهات تطوير التعليم العالي في ظل العولمة مجلة التعاون، ١٥ (٥١)، ربيع الاول الامانه العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي: الشؤون الاعلامية.

١٧. الكبيسي، عبد الله وقمبر محمود مصطفى (٢٠٠١)، دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع، الطبعة الاولى، الدوحة: دار الثقافة والنشر والتوزيع.

١٨. المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي (٢٠٠٣)، اختتام اعمال المؤتمر التاسع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي مجلة التربية، جامعة قطر، ع(١٤٧).

١٩. مسعود جبران (١٩٦٧) الرائد معجم لغوي عصري الطبعة الثانية، دار العلم للملايين.

٢٠. المنيع، محمد عبد الله (٢٠٠٣) متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية: منظور مستقبلي: ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ وزارة التعليم العالي، الرياض.

٢١. اليونسكو. (١٩٩٨م). التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين تقرير الرؤية والعمل عمان.

٢٢. اليونسكو. (٢٠٠٤). تقرير متابعة عالمي خاص بالتعليم للجميع ٢٠٠٣/٢٠٠٤م. مركز معلومات الشرق الأوسط.

٢٣. ليونسكو. (١٩٩٩م) . المؤتمر العالمي للتعليم العالي في القرن الحادي والعشرين ، مأخوذ من ن الانترنت بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠٠٨ م من المصدر :

http://typo38.unesco.org/ar/unesco-home/unesco-search.htm